



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات قطاع الكهرباء



د. كريم وحيد*: أزمة الكهرباء ... متى تنتهي؟

مقدمة

على الرغم من الجهود التي بذلت لبناء مؤسسة كهرباء مستقلة غير خاضعة لشروط المحاصصة الطائفية وتحبيدها بعد استلامنا مسؤولية وزارة الكهرباء انعكس تقاطع الكتل السياسية على هذا القطاع، وأثرت هذه التقاطعات وبشكل واضح على تأخير تمويل مشاريع الكهرباء خاصة بعد توقيع العقود الاستراتيجية في نهاية عام 2008، حيث لم تستطع الحكومة من تنفيذ التزاماتها بسبب انخفاض أسعار النفط عالميا في بداية عام 2009، وانعكس ذلك على تقليص الموازنة الاستثمارية لذلك العام في خطة وزارة الكهرباء العشرية التي تم اطلاقها في عام 2006 والتي تضمنت اضافة قدرات توليدية جديدة ليكون العراق فيها مكتفيا بتجهيز المواطن بالطاقة الكهربائية عام 2013 ومجاها للنمو السنوي المستقبلي، لتنتهي مرحلتها الاولى في عام 2015 على ان يتم توفير التخصيصات السنوية المطلوبة بين 4-5 مليار دولار وتوفير انواع الوقود المجهز من وزارة النفط من خلال خطة وقودية ملزمة للطرفين. لم يحصل قطاع الكهرباء على تخصيصات الخطة الاستثمارية كاملا للأربع سنوات 2006-2009 سوى مبالغ مقدارها 6,9



أوراق سياسات قطاع الكهرباء

مليار دولار لمشاريع إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بضمنها تأهيل وتدريب العاملين، وليس كما ذكرت الأرقام الفلكية التي أعلنها بعض السياسيين.

وتضمنت الخطة توقيع عقود مشاريع محطات إنتاج الطاقة الكهربائية بسعة 15 ألف ميكاواط متزامنة مع إنشاء 130 محطة تحويل لشبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية. وبيّنت الخطة مقدار الطلب المتوقع على الطاقة الكهربائية الذي سيكون بحدود 20 ألف ميكاواط في العام 2015، وقدرة إنتاجية بمقدار 28 ألف ميكاواط، وبتخصيصات استثمارية بمقدار 27 مليار دولار لإنشاء بنى تحتية جديدة من محطات إنتاج وشبكات نقل وتوزيع. وتوسعت الخطة فيما بعد إلى العام 2030 بعد تكليف مؤسسة بارسنز برنكرهوف العالمية في العام 2009 لإعداد التفاصيل والتصاميم الخاصة بقطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع، والتي تم إصدارها في شهر كانون أول 2010 بخمسة مجلدات نشرها موقع وزارة الكهرباء.

سقت هذه المقدمة لأبين تجربتي عند ادارتي لملف الكهرباء للفترة 2006-2010 في حكومة منتخبة ضمت البعض من رجال التكنولوجيا المهنيين والسياسيين، وردودي حول أزمة الكهرباء قائم على تقييم علمي وفني، وليس كما تعودوا سماعه من سياسيين يتعاطفون مع معاناة المواطنين كإسقاط فرض بعيدا عن الحقائق، وأتمنى الاطلاع عليها في مقالات نشرتها في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين وفي موقع كتابات لتوضح الصورة الكاملة عن حقيقة أزمة الكهرباء ومن يقف وراءها، وعن حجم المعاناة والتضحيات التي قدمتها وزارة الكهرباء وسط مناخات سياسية غلبت عليها المناكفات والصراعات الحزبية وفي ظل نظام سياسي ينتهج المحاصصة السياسية.

تجربة تأهيل محطات التوليد والشبكة الوطنية للكهرباء



أوراق سياسات قطاع الكهرباء

بالرغم من فترة الأربع سنوات 2006-2010 التي كان نصفها مسرحاً عسكرياً وامنياً، تم إكمال تأهيل وإعادة اوصال الشبكة الكهربائية بشبكة موحدة وطنية من زاخو إلى الفاو بضمنها إقليم كردستان ولأول مرة منذ عام 1994، وإعادة تأهيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية العاملة بجهود وطنية، والتسريع بإكمال تنفيذ مشاريع الإنتاج المتكئة والمباشرة بمشاريع جديدة، تم تحقيق زيادة في إنتاج الطاقة بنسبة 47% في عام 2010 عن عام 2006 بالرغم من انخفاض أو توقف إنتاج المحطات الكهرومائية بسبب انخفاض مناسيب المياه في حوضي دجلة والفرات، حيث لمس المواطن العراقي التحسن في تجهيز ساعات الطاقة الكهربائية في الأشهر الأولى من عام 2010 ووصل التجهيز إلى معدلات تصل 18 ساعة في اليوم في معظم مناطق العراق.

وبسبب انخفاض أسعار النفط العالمية في بداية عام 2009، واستحقاق تسديد الدفعة الأولى لعقود المشاريع الاستراتيجية في عام 2009 لعجز الموازنة، اضطرت الوزارة بالتفتيش عن تمويل من بنوك عالمية، لم يتم الحصول على أي تمويل بسبب تقييمهم للوضع السياسي في العراق وعدم استقراره. لذا اقترحت الوزارة تقديم طلب الاقتراض بحالات خزينة من الارصدة غير المتحركة من المصارف الحكومية العراقية بقيمة 2 مليار دولار إلا أن تقاطعات بعض الكتل السياسية في مجلس النواب سببت تعطيل إصدارها لمدة سنة وهذا يعني تأخير توفير الكهرباء لسنة أخرى عن الجدول الزمني. فهل هكذا يعامل قطاع الكهرباء؟ إضافة إلى سلسلة من عقبات أخرى مقصودة لأسباب سياسية. لذلك أصبح قطاع الكهرباء واحداً من بين أهم أدوات الصراعات والمناكفات والتسقيطات السياسية لكي لا يسجل النجاح باسم هذه الكتلة السياسية أو تلك، ولا يهمهم في ذلك مصلحة الوطن والمواطن.

عراقيل ومعوقات



أوراق سياسات قطاع الكهرباء

نود هنا مخلصين أن نوضح لأبناء شعبنا جميعاً، ولكل المهتمين بموضوعة أزمة الكهرباء في العراق، من أن كل تلك الخطط والجهود التي بذلت جوبهت بعراقيل ومعوقات أخرى كان في مقدمتها:

1 - عدم إيفاء وزارة النفط بالتزاماتها بالرغم من التنسيق المباشر معها عند إعداد الخطة الوقودية، وذلك بسبب "تلكؤها وتأخرها" في إنشاء البنى التحتية الخاصة بتوفير الوقود المطلوب لتشغيل محطات إنتاج الطاقة الكهربائية، ولحد تاريخه، بتوفير أنواع الوقود من التأخر في إنشاء مصافي جديدة، وإنشاء شبكة جديدة لخطوط الانابيب، واستثمار الغاز الطبيعي المصاحب الذي يحرق بكميات كبيرة، واستثمار الغاز الطبيعي الحر من المكامن الغازية ولحد كتابة هذه السطور، وتركيزها فقط على قطاع الاستخراج النفطي من خلال جولات التراخيص حيث لا يزال إنتاج المشتقات النفطية للمصافي العاملة لا يلبي الحاجة التشغيلية لمحطات إنتاج الطاقة خاصة بعد تضرر اكبر مصافي العراق في بيجي من قبل زمر داعش الإرهابية، وانعكس ذلك سلبا على إنتاج الطاقة الكهربائية لتضطر وزارة الكهرباء باستيراد كميات من زيت الوقود الكازويل بمعدل 3 مليون لتر في اليوم لتشغيل المحطات الغازية لعدم توفر الغاز الطبيعي. ولأهمية تأمين الغاز الطبيعي لتشغيل هذه المحطات بإتاحة وكفاءة عاليتين، قدمت وزارة الكهرباء في حينه عدة مقترحات لاستثمار حقول المنصورية والسيية وعكاز الغازية لصالح وزارة الكهرباء التي جوبهت بالرفض من قبل وزارة النفط، لذا اضطرت وزارة الكهرباء في عام 2010 على التفاوض مع الجانب الإيراني لتجهيز بعض المحطات الغازية التي تم انشاؤها من قبل وزارة الكهرباء ضمن العقود الاستراتيجية في المنطقة الوسطى والجنوبية من خلال انبوبين يجهزان المحطات الغازية في المنطقتين الوسطى بكميات تصل الى 800 مليون قدم مكعب قياسي باليوم والجنوبية بكميات تصل بمقدار 1000 مليون قدم مكعب قياسي باليوم من الغاز الطبيعي ولفترة محددة



أوراق سياسات قطاع الكهرباء

ولحين استثمار مشاريع استثمار الغاز المصاحب لإنتاج النفط واستثمار الحقول الغازية ضمن جولات التراخيص في عام 2014 والتي لم تكتمل لتاريخه، حيث ان انتاج الغاز المصاحب للإنتاج النفطي في الحقول الجنوبية وكركوك يبلغ اليوم بمقدار 2800 مليون قدم مكعب قياسي، وتحرق كميات بمقدار 1700 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم وهذا يكافئ انتاج طاقة كهربائية من محطات غازية بسعة 5500 ميكا واط ويكافئ ايضا انتاج كميات من النفط الخام بمقدار 194 الف برميل يوميا وحسب النتائج المنشورة الصادرة عن وزارة النفط. وهذا يعني نرف مستمر جراء حرق المزيد من الغاز الطبيعي المصاحب، في ظل سياسة نفطية غير واضحة الاهداف بعيدا عن سياسة رسمت لقطاع الطاقة في اجتماعات لجنة الطاقة الوزارية ومثبتة في الخطة القومية المتضمنة في الخطة الاستراتيجية لوزارة الكهرباء. وحسب الدراسة المقدمة من قبل الاستشاري بارسنز برنكرهوف المتضمنة في خطة وزارة الكهرباء الموسعة الصادرة في شهر تشرين الثاني عام 2010، سيكون مقدار الطلب للطاقة الكهربائية في عام 2020 بحدود 25 الف ميكاواط التي تتطلب توفير الوقود الغازي لتشغيل القدرات المؤسسة لمحطات الانتاج الغازية بمقدار 6000 مليون قدم مكعب قياسي يوميا، وسيكون مقدار الطلب للطاقة الكهربائية في عام 2030 بحدود 40 الف ميكاواط، والتي يتطلب فيها تأمين الوقود الغازي بمقدار 8000 مليون قدم مكعب قياسي في اليوم كحد ادنى لتشغيل محطات الانتاج الغازية. وتبين الدراسات المفصلة، حسب التقارير الرسمية المثبتة للسنوات الماضية، بأن الغاز الطبيعي المنتج محليا في العراق بنوعيه الغاز المصاحب لاستخراج النفط والغاز الحر الطبيعي المنتج من الحقول الغازية لا يكفي لإنتاج الطاقة الكهربائية في الوقت الحاضر، أو أي وقت في المستقبل المنظور. إن الظاهرة الغريبة في السياسة النفطية في الرغبة لتصدير الغاز الطبيعي العراقي إلى الخارج، رغم حتمية عدم كفايته لاحتياجات البلد الكلية إضافة لحاجة توليد الكهرباء، هي ليست وليدة اليوم، بل استمرارية لما قامت به الإدارات العراقية السابقة خلال العقد الأخير وان كانت الدوافع لهذا التصرف تُعدّ لغزا يتطلب الحل. وتعهدت وزارة النفط مؤخرا بتصدير الغاز العراقي إلى الكويت



أوراق سياسات قطاع الكهرباء

بكميات تصل إلى 200 مليون قدم مكعب قياسي باليوم. ان وزارة النفط مدعوة الى اعلام الرأي العام بالخلفيات والحسابات الاقتصادية، وحتى المنطقية، التي تبرر تصدير الغاز العراقي إلى الخارج حاليا أو في أي مستقبل منظور والمباشرة بإلغاء الاتفاقيات الموقعة السابقة والحالية في تصديره، في الوقت الذي ارتبط فبه العراق بعقدين قابلة للتجديد لاستيراد الغاز الطبيعي الايراني. فالسؤال هو: كيف سيتم تأمين تشغيل محطات الطاقة الكهربائية بأنواعها على ضوء تفرد قطاع النفط في سياسة الطاقة وامنها القومي؟

2- بعد مغادرتي الوزارة في عام 2010، انحرفت وزارة الكهرباء عن برنامج الخطة المركزية التي تم اطلاقها في شهر تشرين الثاني عام 2006 بمؤتمر دولي وتم استعراضها في مجلس النواب في شباط عام 2007، وتوسعا الى العام 2030 من خلال تكليف مؤسسة بارسنز برنكرهوف العالمية خاصة بعد تعاقد الوزارة وبتوجيه من لجنة الطاقة الوزارية في العام 2011 مع شركتين إحداهما كندية والاخرى ألمانية، لتجهيز ونصب محطات (ديزل) بسعة اجمالية بمقدار 5000 ميكاواط موزعة على 25 موقعا، أي بسعة 200 ميكاواط لكل موقع. لا نريد هنا التعرض لموضوع العقدين المشار إليهما من الجوانب التعاقدية واللذين تم الغاءهما لاحقا بعد التحقق بكونهما عقدين ابرما مع شركتين غير متخصصتين "وهميتين"، ولكننا سنوضح للمعنيين والمهتمين، نوع هذه المحطات والجوانب الفنية والاقتصادية من حجم الصفقة ونوع هذه المحطات، حيث انه لا توجد مؤسسة كهرباء دولية في طور البناء تُقدّم على نصب محطات ديزل بهذه السعة في وقت كانت فيه وزارة الكهرباء العراقية قد تعاقدت في الاعوام 2006-2010 مع شركات عالمية رصينة لإنشاء محطات استراتيجية "بخارية وغازية كبيرة" بسعة 15 الف ميكاواط، مع تهيئة كافة مستلزماتها من تخصيصات مالية ومواقع جغرافية وتصاميم ومعدات مجهزة من مناشيء عالمية معروفة ومتخصصة، إضافة الى اعتماد شركات مؤهلة لتنفيذها، مع الأخذ في الاعتبار أن كل ما تقدم مبني على دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية التي تم إقرارها



أوراق سياسات قطاع الكهرباء

من قبل لجنة الطاقة وهيئة المستشارين في مجلس الوزراء. أما محطات "الديزل" بشكل عام، فإن بنائها ونصبها يكون أساساً لغرضين محددين، الأول لتجهيز الطاقة الكهربائية لمناطق معزولة وغير مرتبطة بالشبكة الوطنية، والثاني هو ربطها بالشبكة الوطنية الكهربائية فقط للتغذية الاضطرارية خلال فترات حمل الذروة أو في حال حدوث طارئ يؤدي الى نقص في إنتاج الطاقة الكهربائية لفترات محدودة، بمعنى أنه لا يمكن اعتمادها كحمل أساس في المنظومة الكهربائية. بالإضافة الى عدم استقرارية عملها في حال تذبذب انتاج المنظومة الكهربائية لأسباب فنية. علاوة على التكلفة المالية الاستثمارية العالية لهذه المحطات، والتي تتراوح ما بين 1.2 الى 1.5 مليون دولار لكل ميكرواوط، ان التكلفة التشغيلية لها هي الأخرى مرتفعة جداً، حيث ان تشغيل المحطات المذكورة يتطلب توفير زيوت "التزيت" وحسب تعريف كمية استهلاك الزيت "برميل زيت ساعة 220 لتر/يوم لكل وحدة انتاج بسعة 10 ميكرواوط"، وهذا يعني انه يتطلب توفير زيوت بكميات 100 ألف لتر يوميا للسعة المتعاقد عليها والبالغة 5000 ميكرواوط بكلفة تقدر بمليون دولار يوميا حيث ان معدل سعر اللتر الواحد من هذه الزيوت بمقدار 10 دولار، وبكلفة كلية بمقدار 365 مليون دولار سنويا وتعتبر ارقام كبيرة جدا كإحدى مفردات الكلفة التشغيلية الكلية. اضافة الى ذلك، إن هذا النوع من المحطات تشتغل على الوقود الثقيل وبكمية إجمالية تصل الى 25 ألف طن يوميا، وهذا يتطلب توفير أسطول بعدد 3×1000 صهريج بسعة 25 طن لكل صهريج يوميا مع تهيئة طرق سالكة داخل المدن، لتتمكن من ملئ ونقل وتفريغ هذه الكمية، التي تعجز عن تحقيقه أي مؤسسة نقل متخصصة، ولا نعرف السبب وراء هذا الإصرار على شراء وتنصيب هذه المحطات، مؤكداين ثانية أنه لا توجد شركات رصينة قادرة على تصنيع أو تجهيز مثل هذه السعات في الفترة الزمنية التي حددت لها. ان العمر التشغيلي لهذه المحطات لا يتجاوز الأربع سنوات وبحسب تجارب وزارة الكهرباء العراقية بمحطات الديزل. اضافة الى طول فترة تنصيب هذه المحطات مع شبكاتها الكهربائية نسبيا، وهو بالتأكيد خارج التوجه العام المعني بتقليص الفترة الزمنية للوصول للاكتفاء المنشود من الطاقة الكهربائية. بالإضافة الى العديد من



أوراق سياسات قطاع الكهرباء

الإشكالات الفنية والمالية الأخرى المتعلقة بهذين العقدين. وكنا نأمل أن تتوجه الوزارة الى استثمار الزمن المهم والاسراع في إنجاز ما بدأت به الوزارة سابقا في بناء المحطات الاستراتيجية المتعاقد عليها ضمن الخطة الاستراتيجية التي وضعت وفق برنامج زمني دقيق خطط له وبفترات انجاز زمنية قياسية على أن تدخل هذه المحطات حيز التشغيل والانتاج في العام 2013. وبالرغم من ارسالنا التوضيح بشأن عدم الجدوى بنصب محطات الديزل تعاقدت الوزارة مع شركة اس تي اكس الكورية بشراء ونصب محطات ديزل بسعة اجمالية 900 ميكاواط والتي لم تعمل بأكثر من أربع سنوات بالرغم من تشغيلها وصيانتها من قبل كادر من الشركة المجهزة الكورية بعقد كلفته أكثر من 40 مليون دولار سنويا. "أليست هذه المشاريع هي نتاج لنظام سياسي ينتهج مبدأ المحاصصة السياسية من طائفية وعرقية؟"

3-التأخير بتنفيذ تنصيب وتشغيل عقدي المحطات الغازية بسعة 11 الف ميكاواط كمرحلة اولى بدورة بسيطة، وحسب البرنامج الزمني الدقيق المرفق في الخطة الاستراتيجية والمتزامن مع الجدول الزمني لوصول معدات المحطات، اضافة بعدم الالتزام باعتماد قائمة الشركات العالمية المتخصصة في اعمال تنفيذ وتنصيب محطات الانتاج الغازية المؤهلة والتي تم ترشيحها من خلال مؤتمرين دوليين بالشركات المتخصصة بتنفيذ مشاريع تنصيب المحطات، والتعاقد مع شركات غير مؤهلة فنيا وماليا مما تسبب في تأخير تنفيذ وتشغيل المحطات ولازالت محطتي الناصرية والسماوة غير منفذتين بسبب مغادرة الشركات المنفذة عملها لعدم كفاءتها ومازالت بعض المحطات غير مكتمل التنفيذ ولم تحسم فيه نقاط خلافها مع الجهات المنفذة. اضافة الى ذلك تم توقيع عقد محطة غازية كبيرة ومنذ أربع سنوات لازالت معداتها مركونة في مخازن الوزارة، وكان بالإمكان ان تستثمر تخصيصاتها في حينه لإكمال المشاريع غير المنفذة الى تاريخه او يتم نصبها في مواقع بديلة كونها مرتبطة بالشبكة الوطنية الموحدة لتجهيز المحافظات المتضررة نتيجة الاعمال الارهابية.



أوراق سياسات قطاع الكهرباء

4- فرضت على وزارة الكهرباء في عامي 2014 و2015 أربعة مشاريع إنتاج استثمارية سعة اجمالية بمقدار 8340 ميكاواط لإنتاج الطاقة الكهربائية خارج السياقات الفنية والقانونية التي وضعت من قبل الشركة الاسكتلندية آي بي أي المتعاقدة معها الوزارة في عام 2009 والمتخصصة في بناء المنهاج الاستثماري لقطاع الطاقة الوطني والذي تم استعراضه في مجلس الوزراء وفي ندوة تخصصية وتم الاعلان عن الرقعة الاستثمارية الاولى لمشاريع محطات غازية بدورة مركبة وقبل مغادرتي الوزارة في عام 2010، ملزمة بالخطة القومية المعتمدة مع وزارة النفط والتي لم تتحقق لحد تاريخه، مما اضطرت وزارة الكهرباء مؤخراً وبعد توقيع عقود المشاريع الاستثمارية الاربعه، وللتزامات تعاقدية مع الشركات الاستثمارية التي تتطلب فيه ان توفر وزارة لكهرباء كميات الغاز اللازمة لتشغيل المحطات الاستثمارية وذلك باستخدام الغاز المجهز والمستورد من جمهورية ايران الاسلامية والمخصص والمتعاقد اساساً لتشغيل محطات إنتاج الطاقة الغازية التي تم تنفيذها ضمن خطة الوزارة الاستراتيجية ولفترة محددة ولحين توفير كميات الغاز المنتج من وزارة النفط في عام 2014 وحسب الخطة القومية، مما تطلب الاستمرار في تشغيلها على انواع الوقود البديلة بكفاءة منخفضة وبكلف تشغيلية عالية. فما هي الجدوى من تنفيذ مشاريع الاستثمار في بيئة غير مهيئة استثمارياً ومنها عدم توفير الوقود الملائم لتشغيلها؟ وما الذي تحقق من اضافة قدرات توليدية جديدة من مشاريع استثمار غير مدروسة تعطل فيه قدرات انتاجية متاحة لمحطات الانتاج العاملة؟ فهل كان هدف التعاقد لهذه المشاريع الاستثمارية هو اعلامي سياسي للانتقال الى الاقتصاد الاستثماري ام لعدم المعرفة بتبعات التعاقدات كونه سيستنزف الموازنة التشغيلية وبمبالغ شراء تصل الى أكثر من مليار دولار سنوياً من شراء الكميات المنتجة تعاقدياً غير متضمنة كلف الوقود المجهز وبأسلوب شراء ملزم خذ/ادفع والتي لا يمكن تحقيقها من ايرادات الجباية لأسباب فنية ومالية وإدارية؟ وهذا ما اشار



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات قطاع الكهرباء

اليه تحفظ المعنيين من قياديي الوزارة بتقرير مقدم الى لجنة الطاقة الوزارية حول طريقة وآلية الاستثمار في بيئة غير مهينة استثمارياً.

استمرار أزمة قطاع الكهرباء والمحاصصة

نلفت هنا عناية المواطن والمهتمين بموضوعة أزمة الكهرباء، انه على الرغم من الجهود التي بذلت لبناء مؤسسة كهرباء مستقلة غير خاضعة لشروط المحاصصة الطائفية والسياسية وتحييدها بعد استلامنا مسؤولية وزارة الكهرباء، التحقت الوزارة بعد مغادرتي لها بركب مؤسسة المحاصصة السياسية والعرقية والطائفية اسوةً بزميلاتها من الوزارات والهيئات لتكون جميعها متجانسة ومتوازنة في النظام السياسي الذي يتمخض في ولادة ازمات ومنها أزمة الكهرباء. إن النظام الذي تعرض مؤخرًا لمحاولات اصلاحية محدودة التأثير ولكن سيكون لها وقعاً أكبر بتفاؤل في المرحلة القادمة لأنها ستكون محرجة لكيانه واستمراره. مع أننا سبق ولا نزال سابقين في التحذير من حدوث الأزمات في تجهيز الطاقة الكهربائية وأداء قطاع الصناعة النفطية وشحة الإيرادات المائية لحوضي دجلة والفرات كونهما محوران مهمان مشاركان في صناعة الطاقة الكهربائية.

(* مهندس كهربائي، وزير الكهرباء الأسبق.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 26 آذار/مارس 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>